رجل لئن تزوجت اخته وابنته فقال ان كرمين سمارا كون بحرام عليكم كلهن فى ذلك والاصح انه يراد هذا الغير والغليظة فلا حنث

حتى يموتا او يموت الحالف وقدمنا هذا فى الطلاق **فصل فى القتل والضرب وغيرذلك** رجل حلف لا ضرب عبده فامر غيره فضربه المامور لا حنث ان لا يلى ذلك بنفسه ومن فى العقد او لا حنث وان حلف على ضرب امره او صنع غيره فضربه المامور لا حنث الا ان يكون الحالف قاصيا او سلطانا لان الفاعل هو الملك لا الضرب لان الاجراء حداد وقد رأوا نصح امره وصار فعل المامور كفعله والاب فى حق الولد شبيه بمنزلة القاضى لانه ملك ضربه تاديبا رجل حلف لا ضرب امرأته فعزمها او خنقها او عصها او مدشعرها فاوجعها حنث فى يمينه قالوا هذا اذا لم يكن فى الملاعبة وان كان فى الملاعبة لا حنث وهو الصحيح وكذا لو اصاب راسه براسها فى الملاعبة فادماها لا حنث وقيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت اليمين بالفارسية لا حنث فى جميع ذلك والصحيح انه لا يكون حانثا اذا كان على وجه الغضب وان نتف شعرها كالوا فيه والصحيح انه كذلك خانثا ان كان فى الغضب وان اخذ عينه عيرها فصاها لا حنث وكذا لو نفض الثوب فاصاب وجهها لا حنث وان مقاها مجرا او نشابة او نحوها ذكر فى النوازل انه لا حنث لان ذلك رمى وليس بضرب وان دفعها ولم يوجعها لا حنث رجل قال لامرأته ان لم اضربك حتى ترتكلى لاحية ولا حية قال ابو يوسف رحمه الله هذا اعلى انواع ضربها ضربا موجعا شديدا وان فعل ذلك برفق فى يمينه رجل حلف ليضربن عبده بالسياط حتى يموت او حتى يقتله فهو على المبالغة فى الضرب ولو قال حتى يدول او حتى يعنى عليه او حتى يكل او حتى يتعب فهو على الامر بن ولو قال ان لم اضربك بالسيف حتى تموت فهو على ان يضربه بالسيف ويموت ولو حلف ليضربن فلانا بالسيف فلم يوجد منه ضرب به فى يمينه وان نوى الضرب بحده لا يبر ما لم يضربه بحده وانما يكون له ضربه والسيف فى غمده لانه لو حلف ليضربن فلانا بالسوط فلف السوط فى ثوب وضربه فانه لا يكون ضربا بسوط ولو حلف ليضربن فلانا بالسيف فضربه بالسيف فى غمده فقطع السيف غمده وجرح جسده يبر فى يمينه ولو قال ان ضربت فلانا فعبدى حر فضربه بعد الموت لا حنث رجل قال لعبده ان لم اضربك مائة بسوط فانت حر فمات العبد قبل الضرب مات حرا رجل ضرب رجلا بمقبض فاس على راسه فحلف انه لم يضربه بالفاس لا حنث ولو حلف لا ضربن فلانا بفصل هذا النهار او اليوم او هذا الرمح منع ذلك الفصل وبدل غيره فضربه لا حنث رجل قال لامرأته ان لم اضرب اليوم ولم اشتق فصى اليوم طلقتى امرأتى وجعل هذا امرا لها فقالت ان لم اضربك حتى تشتمنى فانت طالق فضربه على الارض ولم يشتم فصى اليوم طلقت امرأته فكل مملوك لى حر فمات ولم يضربه لم يعتقوا ولو قال ان لم اضربك فمات قبل الضرب حنث الحالف فى احد جزءى من اجزاء حياته ولو قال لعبده ان لم اضربك حتى اموت او فيما بينى وبين ان اموت فلم يضربه حتى مات لا يعتق العبد رجل اراد ان يضرب ولده فحلف ان لا منعه احد عن ضربه فمنعه انسان بعده مائة او خمسين وهو يريد ان يضربه كل من ذلك قالوا حنث فى يمينه لان مراده ان لا يمنعه احد حتى يضربه الى ان تطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حنث فى يمينه رجل قال لامرأته ان وضعت يدى على الجارية فهذه الطالقة فوضعت يدها فقيل ان كانت اليمين لاجل عزة المراة لا حنث لان مراده من وضع اليد على الجارية فى هذه الحالة منع اليد على وجه يضر به المراة وتغيظها وهى لا تضرر بهذا الوضع فى العادة وان كانت اليمين لاجل عزة الجارية رجل قال لغيره ان ضربتك فلا اضربك فهذا على ان يضرب الحالف قبل الحالف او عليه فان نوى يعمل على ما نوى ولو لم ينو يعمل على العرف فهو على ان يضرب الحالف فى هذا اليوم ضرب الحالف فى اليوم من يمينه وبطل الطلاق رجل قال لامرأته ان كلمت ضربت فلانا هذين السوطين الا فى دار فلان فكلمته فى دار فلان ضربه احد السوطين فى دار فلان والاخر فى غيرها فلان لا حنث ولو قال ان لم اضربك هذين السوطين فى دار فلان فكلمته فى غيرها حنث لان المسالة بحالها حنث رجل حلف ليضربن امرأته حتى يقتلها او حتى يرفع يديه فهو على ما اعتاد الضرب حلف ليضربن غلامه فى كل حق وباطل وما نوى شيئا فهو على ان يضربه كل ما تكرر حقا او باطلا ولا يكون يمينه على فور الشكاية ما لم ينو ذلك رجل حلف ليضربن فلانا الف مرة فهذا على ان يضربه مرارا كثيرة ولو حلف ليقتلن فلانا الف مرة فهو على نحو ما قلنا فى الضرب رجل قال لامرأته ان لم اضربك اليوم فانت طالق وارادان يطأها فقالت المراة ان مت من ضربى فعبدى حر فضربها فى ذلك ان سبع المراة عمدا من شق يديها ثم ضربها الرابع مرة تأخيطا فى اليوم فيه الرابع وتحلل يمين المراة لانها جراحة تشترى بمثلها العبد ولو ضربها الرابع حية من غير ان تضع يده عليها ولم يبع المراة عبدها لانعتق لانه لم يمت من ضربه عمدها وانما مات الجاهد الحيلة

قال ابو السنا وحلال فكذا

اذا قال المراة ان ضربتنى فعبدى حر فرجل قال لامرأته كلما ضربتك فانت طالق فضربها كلهن وقعت الايمان متعرقة طلقت واحدة لان الضرب حصل بالكل فى تلك الضربة وان ضربها بيده جميعا طلقت ثنتين وقد مرت المسالة فى كتاب الطلاق رجل حلف بالله ان يضربه مائة سوطا ليس له ان يضربه عشرين سوطا فى ثوب واحد لان الضرب المشروط هو الذى يصيب المضروب ويؤلمه وذلك يتحقق بالتفريق فاما اذا ضربه بالضراح فانه يجزيه لان الضراح يصيب المضروب ايلاما وتفرقة متفرقة وان كان ثوبا واحدا لان الثوب قد يخفف الالم ولو حلف ليضربن فلانا اليوم وفلان ميت ان علم بموته لا حنث وان لم يعلم فكذلك ولو كان حيا وقت الحلف ثم مات لا حنث فى قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وحنث فى قول ابى يوسف رحمه الله رجل حلف ليضربن فلانا ان لا يضربه فضربه بالسواد ومات ان كان قد مضت فى يمينه وتعتبر فيه مكان الموت وزمانه لانه كان لا يجرح وزمانه رجل ضرب انسانا ضربا موجعا فقال المضروب اكرمنى مراتى وكل كلم فاضربنى ثانية فمضى زمان ولم يحاربه قالوا هذا لا يقع على المجازاة الشرعية بين القصاص او التعزير او العفو وانما يقع على الاغاظة بمثل ما فعل به وهو معنى قولهم المكافاة رجل قال ان ضربتك الا كرمى مراتى ضربنى فقال لا كرمى مراتك ان لا اقتلك فهذا على العفو وان لم يعف ذلك يكون مطلقا رجل اشار الى غلام رجل فقال ان كرمى مراتى ضربنى فهذا على العفو وان لم يعف ذلك يكون مطلقا رجل حلف ليضربن رجلا حلف ان لا يعذب فلانا بخمسة لا حنث الا ان ينوى ذلك ولو قال لاضربن هذا الجمل الحبس فلانا اليوم جاز فى مراته كذا الخمسة فاشبعه عبده فى السجن لا حنث رجل قال لزوجته ان تركتينى وخلى دارك فانت طالق فخلى فانت طالق فتركته حتى دخل ذكر الطلاق رحمه الله ان اشترى لها الطعام على الفور لا حنث والا حنث قال وهى الله عنه وهذا قول محمد رحمه الله واما على قول ابى يوسف رحمه الله لا يعتبر الفور وانما جعل هذه المسالة على الاختلاف قياسا على مسالتين ذكرهما فى النوادر احدهما اذا قال لعبده ان دخلت دارك فانت حر فدخل دارين فى احداهما فى النوادر احدهما اذا قال لعبده ان دخلت دارك فانت حر فدخل دارين فى احداهما لا يعتق عند محمد رحمه الله ان دخل الثانية رجل قال لامته ان حضت حيضة فانت طالق ثلاثا فحاضت حيضة ثم طهرت ساعة والاصح ان حرف الفاء للتعقيب بلا فصل والثانية رجل قال لامته ان استبان حملك فانت طالق فاعتقك فامرأ فى طلاق روى هشام عن ابى يوسف رحمه الله ان الاستبانة تكون بالولادة تم اليمين فى العتق الى الموت ولا يكون على الفور قال رضى الله عنه اما ذكر هذا الخلاف لبعض الجواب فى جنس هذه المسائل وان لم يكن هذه المسالة من جنسها بعدم والله اعلم بالصواب

كتاب البيوع

البيوع انواع بيع الدين وهو السلم والاستصناع وبيع العين وبيع المنفعة وبيع الثمن بالثمن وهو الصرف

باب السلم

هذا الباب يشتمل على فصلين احدهما فى بيان ما يتعقد به السلم وفيه بعض شرائط السلم والثانى ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز اما الاول السلم يتعقد بلفظة البيع والشراء عندنا خلافا لزفر رحمه الله وهذا لان البيع عقد يوجب الملك بعوض والسلم عقد يوجب الملك بعوض فى الذمة فكان بيعا فيكون ذلك عقدا على حدة فلا يشترط قبض العوضين فى مجلس العقد حتى لا يفسد بالافتراق قبل القبض خلافا لزفر رحمه الله فان السلم عنده بيع الطعام بالطعام نسيئة وانه لا يجوز لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى عليه السلام قال من اسلف فى شىء ففى كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم ولنا ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبى عليه السلام قال من اسلف فى شىء فلا يصرفه الى غيره ولان السلم بيع المعدوم لان المسلم فيه معدوم حالة العقد وانه جائز لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى عليه السلام قدم المدينة وهم يسلفون فى الثمار السنة والسنتين فقال من اسلف فى شىء ففى كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وهذا نص فى الباب ولان الحاجة ماسة الى السلم لان رب السلم يحتاج الى الطعام ليقتات به او ليبذره فى ارضه او ليطعم عياله او ليبيعه فيربح فيه والمفلس قد يحتاج الى الثمن ليقضى دينه او ليشترى به ما يحتاج اليه من الطعام او ليبذره فى ارضه او ليطعم عياله او ليبيعه فيربح فيه والمفلس قد يحتاج الى الثمن ليقضى دينه او ليشترى به ما يحتاج اليه من الطعام او ليبذره فى ارضه او ليطعم عياله او ليبيعه فيربح فيه والحاجة ماسة الى السلم لان رب السلم يحتاج الى الطعام ليقتات به